

مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الجهاز المصرفي لدعم ونجاح ادارة المخاطر

م .د.سلوان حافظ حميد*

المستخلص

ليواكب النظام المصرفي العراقي التغييرات التي طرأت على القطاع المصرفي العالمي والعربي والتي تتمثل في استحداث ادارات جديدة ضمن الهيكل التنظيمي للمصارف ،وان وجود هذه الادارات يساعد المصرف على تحقيق اهدافه واستمراريته . ويركز البحث على دراسة هيكلية النظام المصرفي وفق المتطلبات والمستلزمات الدولية المتمثلة باستحداث ادارة المخاطر،وماهو مفهوم المخاطر وانواعها،والعلاقة ما بين ادارة المخاطر والتدقيق الداخلي،اما الجانب العملي تم الاعتماد على الاستبانة التي وزعت على مصرفين احدهما تابع للقطاع العام مصرف الرشيد -ادارة عامة والثاني تابع الى القطاع الخاص المصرف المتحد للاستثمار -الفرع الرئيسي وتتكون الاستبانة من محورين الاول يتعلق بالاجراءات المتبعة من قبل التدقيق الداخلي عند فحص وتقييم ادارة المخاطر والمحور الثاني يتعلق بدور المدقق الداخلي لنجاح ادارة المخاطر، وتم اجراء دراسة مقارنة بين المصرفيين حيث وجد انه لا توجد فروق معنوية فيما يخص المحور الاول وتوجد هناك فروق معنوية فيما يخص المحور الثاني، ويتطلب ذلك من المصرف المتحد للاستثمار توفير العدد اللازم من الموظفين من اصحاب الاختصاص والخبرة في مجال المحاسبة او الادارة والعلوم المالية والمصرفية، وعلى البنك المركزي كجهة رقابية التأكد من التزام المصرف بتوفير وبتطبيق المستلزمات الاساسية للادارة المخاطر .

الكلمات المفتاحية : النظام المصرفي العراقي، هيكلية النظام المصرفي، ادارة المخاطر

* كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

المقدمة

بدأ الاهتمام العالمي بالمخاطر المصرفية واثرها على نمو المصرف واستمراره ،لذا فإن هذه المخاطر تتطلب ايجاد ادارة تكون قادرة على التحكم والتعامل مع المخاطر وفق منهجية علمية وسليمة ومبادئ تحكمها،لهذا فإن ادارة المخاطر تعتبر من المستجدات التي طرأت على هيكلية النظام المصرفي العالمي وانعكس التأثير على نظامنا المصرفي ،وتم استحداث الادارة الجديدة في العديد من المصارف العاملة في القطاع العام والخاص وبموجب التعليمات الصادرة من الجهات الرقابية المسؤولة عن تنظيم اعمال المصارف.

ويركز البحث على دراسة مفهوم المخاطر وادارتها وانواعها والى كيف يتم التعامل مع تلك المخاطر ،وماهي العلاقة بين التدقيق الداخلي وادارة المخاطر والى توفير المستلزمات الضرورية لانجاح تلك الادارة .ويبرز دور المدقق من خلال الاجراءات التي يتبعها عند تنفيذ مهام التدقيق لتلك الادارة ،ويضاف الى ذلك ان التغيرات والتطورات في بيئة الاعمال انعكس تأثيرها على معايير التدقيق الداخلي ،حيث عمد معهد المدققين الداخليين Institute of internal Audit وفقا الى تلك المستجدات الى تطوير مهام ووظائف ومسؤوليات التدقيق الداخلي ضمن اطار ادارة المخاطر،حيث ان على التدقيق الداخلي ان يأخذ ضمن انشطته تدقيق وتقييم المخاطر المالية Financial Risks ومخاطر العمليات Operational Risks ومخاطر الالتزام Compliance Risks وغيرها من المخاطر التي تؤثر على مستوى اداء المصرف وتحقيق اهدافه،فضلا الى ذلك يناقش البحث مقارنة مستوى اداء المصرفيين احدهما تابع للقطاع العام مصرف الرشيد- ادارة عامة والثاني تابع للقطاع الخاص المصرف المتحد للاستثمار – الفرع الرئيسي في مدى الفهم والتطبيق السليم الى مبادئ ادارة المخاطر ودور المدقق الداخلي في نجاح تلك الادارة.

المبحث الأول

منهجية البحث

أولاً : مشكلة البحث

بالرغم من محاولة النظام المصرفي في العراق بالإلحاق بركب التطورات التي تحدث في القطاع المصرفي عربياً وعالمياً ، واستخدام المنهجية الحديثة للنظم الرقابة المصرفية لإيجاد أرضية ملائمة لتنجيم المخاطر المصرفية ، الا ان ضعف العلاقة ما بين التدقيق الداخلي وادارة المخاطر وعدم الالمام والمعرفة الكافية للمدقق الداخلي بمبادئ ادارة المخاطر وتطبيقاتها والمعايير والإرشادات الصادرة عن معهد المدققين الداخليين Institute of internal Audit او الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية Basel Committee on Banking Supervision تقف عائق في نجاح ادارة المخاطر.

ثانياً : هدف البحث :

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :

1. تحديد مفهوم إدارة المخاطر وانواعها .
2. معرفة مدى ادراك المدقق الداخلي في المصرفين عينة البحث لأهمية ادارة المخاطر .

3. توضيح مسؤولية ودور التدقيق الداخلي في مصرفيين عينة البحث لنجاح ادارة المخاطر
4. بيان مدى كفاءة وفاعلية والتزام التدقيق الداخلي بتطبيق المعايير والارشادات الصادرة عن معهد المدققين الداخليين ، او لجنة بازل للرقابة المصرفية للمصرفيين عينة البحث.
5. اجراء مقارنة بين المصرفيين احدهما تابع للقطاع الحكومي (مصرف الرشيد-ادارة عامة) والآخر تابع للقطاع الخاص(المصرف المتحد للاستثمار-الفرع الرئيسي) لبيان مدى التزامهما لتطبيق مبادئ ومعايير ادارة المخاطر.

ثالثاً : أهمية البحث :

نظراً لأهمية الدور الذي تلعبه إدارة المخاطر وانعكاس تأثيرها على استمرارية وتحسين وتطوير أداء العمل المصرفي ، تبرز أهمية البحث في التعرف على وظائف التدقيق الداخلي في تدقيق وتقييم ومتابعة كفاءة وفاعلية إجراءات إدارة المخاطر بالاعتماد على منهج التدقيق المستند الى المخاطر Risk based audit approach فضلاً عن الالتزام بتطبيق المعايير والمبادئ والارشادات الصادرة من معهد المدققين الداخليين Institute of internal audit أو الصادرة عن المنظمة الدولية للرقابة المصرفية التي تحكم أداء المدقق الداخلي وتساعد في تحديد المعوقات وايجاد الحلول لدعم ونجاح إدارة المخاطر في المصرفيين عينة البحث .

رابعاً : فرضية البحث :

- يستند البحث الى الفرضيتين الاساسيتين .
- 1- يعد التدقيق الداخلي اداة فاعلة في الجهاز المصرفي لدعم متطلبات نجاح إدارة المخاطر .
 - 2- الدور الفاعل للمدقق الداخلي في نجاح ادارة المخاطر.

خامساً : مجتمع وعينة البحث :

يتكون مجتمع وعينة البحث من الموظفين والمدققين الداخليين العاملين في مجال المحاسبة والتدقيق الرقابة وإدارة المخاطر في(مصرف الرشيد – ادارة عامة والمصرف المتحد للاستثمار-الفرع الرئيسي)* وتم اختيار عينة تمثل 80 (40 مصرف الرشيد و40 المصرف المتحد للاستثمار) وزعت عليهم استمارة الاستبانة وتم استرداد 38 استبانة من مصرف الرشيد ، أما فيما يخص المصرف المتحد للاستثمار تم استرداد 37 استبانة ، وتم استبعاد استبانة واحدة لغرض تحقيق التكافؤ بين العينتين لأسباب تتعلق بالاساليب الاحصائية المستخدمة ، فبلغت القيمة النهائية للاستبانات 74 استبانة مناصفة بين المصرفيين.

سادساً : أسلوب جمع البيانات :

في الجانب النظري تم الاعتماد على الكتب والابحاث المنشورة في الدوريات المختلفة وكذلك المنشورة على شبكة الانترنت . اما الجانب العملي فقد تم الاعتماد على استمارة الاستبانة للحصول على البيانات اللازمة المتعلقة بأراء عينة البحث وقد أحتوت الاستبانة على محورين رئيسيين هي الآتي :

المحور الأول : يهدف هذا المحور إلى بيان الإجراءات المتبعة من قبل التدقيق الداخلي عند القيام بفحص وتدقيق وتقييم إدارة المخاطر لمصرفيين عينة البحث .

* . تم اختيار المصرفيين لان عدد العاملين في قسمي الرقابة والتدقيق وإدارة المخاطر يتراوحون بين 38-40 .

المحور الثاني : يهدف هذا المحور إلى بيان دور المدقق الداخلي في دعم ونجاح إدارة المخاطر لمصرفيين عينة البحث.

المبحث الثاني

مفهوم إدارة المخاطر المصرفية وأنواعها

قبل التطرق الى مفهوم إدارة المخاطر لا بد من استعراض المفهوم اللغوي للمخاطر وتعني المخاطر في اللغة مشتقة من خ ط ر ، والخطر ، الخَطَرُ بفتح الخاء وتشديد الطاء على الألف ، يقال خَاطَرَ بنفسه والخَطَرُ السَّبْقُ الذي يُتْرَاهَنُ عليه . وقد أُخْطِرَ المَالَ : أي جعله خَطَرُ بين المتراهنين⁽¹⁾.

اما الذبوي في تاج العروس الخطر الاشراف على الهلاك يقال خاطر بنفسه بخاطر و خاطر بقومه كذلك إذا اشقاها واشقى يقاومهم على الخطر ، أي أعلى شقا هُلك أو نبيل مُلك⁽²⁾.

وعن ابن منظور في لسان العرب يسمى الرهان خطراً لوجود احتمالية الريح أو الخسارة ، يقال تخاطرا ، أي تراها ، وتخاطروا على الأمر ، أي تراها وخاطروا : راهنهم⁽³⁾.

وعرف Reto Gallati المخاطر " أنها ظرف معين في حال وقوعه توجد امكانية حدوث انحراف معاكس عن النتيجة المتوقعة أو المأمولة "

أما عبد العال عرف المخاطر "انها حالة يكون فيها امكانية حدوث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة"⁽⁴⁾.

وحسب تعريف المنظمة العالمية للمعايير International standard organization دليل ISO/IEC73 المخاطرة Risk هو عبارة عن ربط بين احتمال وقوع حدث والآثار المترتبة على حدوثه. وعرف الكردي وإدارة المخاطر هي عملية قياس وتقييم للمخاطر وتطوير استراتيجيات لإدارتها تتضمن هذه الاستراتيجيات نقل المخاطر الى جهة أخرى وتجنبها وتقليل اثارها السلبية وقبول بعض أوكل تبعاتها. وعرفها أيضاً " بانها النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها الى مستويات مقبولة . وبشكل أدق هي عملية تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه الشركة أو المؤسسة"⁽⁵⁾.

وتعرف إدارة المخاطر عبارة من إجراء منتظم التخطيط من أجل تحديد ، تحليل الاستجابة ومتابعة المخاطر المستحقة بأي مشروع وتتضمن الإجراءات والادوات والتقنيات التي تساعد مدير المشروع امكانية تحقيق نتائج إيجابية وتخفيض إمكانية وأسباب تحقيق نتائج غير ملائمة⁽⁶⁾.

وعرفها عبد العال بانها منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى⁽⁷⁾.

عرفت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية Financial Service Roundtable المخاطر بانها " احتمال حصول خسارة اما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال ، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة البنك على تحقيق أهدافه وغاياته ، حيث أن مثل هذه القيود تؤدي إلى اضعاف

قدرة البنك على الاستمرار في تقديم اعماله وممارسة نشاطاته من جهة ، وتحد من قدرته على استغلال القرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى.

كما عرف معهد المدققين الداخليين الامريكى (11A) American Institute of Internal Audit الخطر بأنه مفهوم يستخدم لقياس حالات عدم التأكد في عمليات التشغيل التي تؤثر على قدرة المؤسسة في تحقيق أهدافها ، ويمكن أن يكون الأثر سلبياً فيطلق عليه خطر التهديد ، أما إذا كان إيجابياً يطلق عليه فرصة⁽⁸⁾.

عرفت لجنة Committee of Sponsoring Organization (COSO) ادارة المخاطر، أنها تحديد وتحليل والسيطرة الاقتصادية على هذه المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الإيرادية للمشروع⁽⁹⁾.

وعرف Griffiths إدارة المخاطر " العمليات والوحدات التي تشكل تهديداً على قدرة المؤسسة لتحقيق أهدافها وتنفيذ ستراتييجياتها"⁽¹⁰⁾.

وحسب القاعدة المحاسبية رقم (10) الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف والمنشآت المماثلة التي أقرها مجلس معايير المحاسبة والرقابة في ديوان الرقابة المالية Bank Risks .

أ- ويقصد بها المخاطر التي يتعرض لها المصرف نتيجة لممارسة نشاطه ، وتشمل مخاطر السيولة والمخاطر الناشئة من تقلب اسعار صرف العملات وتقلب معدلات الفائدة ومخاطر الفشل المالي ، ومع أن هذه قد تعكس تأثيراتها على البيانات المالية ، إلا أن قيام الإدارة باعطاء ايضاحات كافية عن طريق ادارتها لتلك المخاطر والعمليات المصرفية المتعلقة لها وسبل الرقابة سيجعل تلك البيانات أكثر وضوحاً وثقة

ب- صيغة العمل المصرفي تتطلب من ادارات المصارف اجراء بعض المعاملات التي ينتج عنها احتمالات طارئة والارتباطات المالية تشكل جزءاً هاماً من اعمال المصرف ويطلق عليها (غالباً بنود خارج الميزانية off balance items) والتي لها آثار كبيرة على مستوى المخاطر المصرفية مثل خطابات الضمان ، التسهيلات المصرفية ومما يتطلب الإفصاح عنها⁽¹¹⁾.

يرى Griffins ان التدقيق المدققين الداخليين ينظرون الى المخاطر Risks على أنها (النيبض) (Pluse) لمصرف ، وهذا الخطر أو النيبض يمثل تهديدات محتملة تؤثر بفقدان الفرص المتاحة لنمو واستمرار عمل المصرف ويتطلب تأمين إجراءات وضوابط رقابية فاعلة لإدارة المخاطر⁽¹²⁾.

ويؤكد ذلك (IIA) المخاطر يعبر عنها بالاثار السلبية الناجمة عن احداث مستقبلية محتملة الوقوع لها القدرة على التأثير في تحقيق الاهداف المعتمدة للمنظمة (المصرف) وتنفيذ استراتيجياته بنجاح . وحدد (IIA) ان من أهداف التدقيق الداخلي بتأكيد ضرورة ان تشمل هذه الأهداف تقويم كفاءة نظام الرقابة الداخلية والتنظيم الاداري والضوابط العامة للاعمال وفعاليتها ويقصد بالضوابط الرقابية العامة للاعمال ، ضبط الاخطار الاساسية التي تواجه المصرف والمرتبطة بعملياته مثل مخاطر الائتمان ، مخاطر اسعار الصرف ... الخ⁽¹³⁾.

وتقسم المخاطر المصرفية الى مخاطر مالية والمخاطر التشغيلية Operational Risk ، أما وقف متطلبات بازل Basal Financial Risk II تقسم المخاطر الى ثلاث مجموعات الأولى مخاطر

الائتمان Cradle Risk والثانية مخاطر السوق Market Risk أما الثالثة مخاطر التشغيل Operational Risk وبالإمكان تقسيم المخاطر المصرفية الى (14):
 أولاً : المخاطر المالية Financial Risk .
 ثانياً : المخاطر غير ظاهرة في الميزانية Off balance Sheet Activities Risk .
 ثالثاً : المخاطر التقنية التشغيلية Technology and Operational Risk .

1. المخاطر المالية Financial Risk .

وتشمل جميع المخاطر المرتبطة والتي لها علاقة بإدارة الموجودات والمطلوبات الخاصة بالمصرف وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة وإشراف مستمرين من قبل إدارات المصرف وفقاً لتوجه وحركة السوق والأسعار والعمولات والأوضاع الاقتصادية ، ويحقق المصرف عن طريق أسلوب إدارة هذه المخاطر ربحاً أو خسارة ، وتشمل هذه المخاطر.

أ. مخاطر الائتمان Credit Risk :

أن من الأهمية مكان الاعتراف أولاً بان أي عملية اقتراض تكتنفها اخطار معينة وتتفاوت هذه الاخطار تبعاً لكل عملية تقرر الادارات المختلفة لأقسام المصرف الدخول والتعاقد عليها. وعرف صندوق النقد على انها المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن ان تتأثر بها إيرادات المصرف ورأس ماله والنتيجة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته اتجاه المصرف بالوقت المناسب. وان المخاطر الائتمانية تتجه لأسباب خارجية وداخلية والاسباب الخارجية تشمل التغيرات في الأوضاع الاقتصادية مثل انهيار سوق المال أو التغيرات في حركة السوق ذات الآثار السلبية. أما الداخلية تتمثل في عدم كفاءة إدارة الائتمان في المصرف وضعف في سياسة تسعير الخدمات المصرفية وضعف الرقابة على المخاطر (15).
 ودور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر الائتمانية من خلال دراسة وتحليل المخاطر الائتمانية بهدف الوصول الى تقدير احتمالات موضوعية محددة للقرار الذي سوف يتخذ ، فالقرار الائتماني السليم الذي تشعر فيه إدارة المصرف انه سيتولد عنه يوازي أو يزيد على درجة المخاطر التي تحيط به ، وعملية تحليل المخاطر الائتمانية تنطلق من تطبيق المعايير الائتمانية الملائمة والمعروفة (15).

ب. مخاطر السيولة Liquid Risk

تنشأ نتيجة عدم قدرة المصرف على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها والمصرف الذي لا يستطيع الوفاء بالتزاماته في الأمد القصير تكون البداية لحدوث ظاهرة العجز الذي إذا استمر يمكن ان يؤدي الى فلاسه بمعنى انه تظهر مخاطر السيولة في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة لمصرف عن مقابلة التدفقات النقدية الخارجية ، وان مخاطر السيولة تتحقق لعوامل داخلية وخارجية وتتمثل العوامل الخارجية الركود الاقتصادي والازمات الحادة التي تنشأ في أسواق المال ، أما العوامل الداخلية تتمثل في ضعف تخطيط السيولة وبالتالي عدم تحقيق التناسق بين الموجودات والمطلوبات من حيث مواعيد استحقاقها أو سوء توزيع الموجودات على الاستخدامات ذات درجات متقاربة مما يؤدي الى صعوبة التحول الى ارصدة سائلة فضلاً عن التحول المفاجئ للالتزامات العرضية الى التزامات فعلية (16).

وتتطلب السيولة الاهتمام والعناية لما لها علاقة مترابطة مع حجم العائد لكونها عاملين مترابطين بعلاقة متناقضة وعكسية ، وحيث ان المبالغة بالاستثمار يهدف الى تحقيق أكبر عائد وبالمقابل يؤثر على حجم السيولة ويعرض المصرف الى مخاطر السيولة ، بينما الاحتفاظ بنسب سيولة عالية وفق مبدأ التحفظ سوف يخدم المصرف من تحقيق العائد ويؤثر على الفرص الاستثمارية . ومن هنا يبرز دور التدقيق

الداخلي في دعم إدارة المخاطر ودفع المصرف في كيفية تحقيق الموازنة والتوازن بين أفضل عائد معقول والاحتفاظ بالسيولة والوقوف عند نقطة اللاخطر لتفادي الخطر⁽¹⁷⁾.

ج. مخاطر سعر الفائدة Interest Rate Risk :

وهي المخاطر الناتجة عن تعرض المصرف الى الخسائر نتيجة تحركات معاكسة في اسعار الفوائد في السوق والتي يكون لها الأثر على عائدات المصرف والقيمة الاقتصادية لأصوله⁽¹⁸⁾. ويتوقف حجم هذه المخاطر على مقدار اختلاف سعر الفائدة عن التوقعات التي يبني المصرف عليها قراراته الاستثمارية ، ويجب ان يتمكن المصرف بإجراءاته الاحترازية وقدراته التنبؤية من تصحيح أوضاعه المالية الناتجة عن هذا الخطر بأسرع وقت⁽¹⁹⁾.

د. مخاطر أسعار الصرف Foreign Exchange Risk :

تنتشأ مخاطر أسعار الصرف عن وجود مركز مفتوح للعملة الأجنبية سواء بالنسبة لكل عمله على حدة أو بالنسبة إجمالي مركز العملات ، وعن التحركات غير المؤاتية في أسعار الصرف ، ويشمل المركز المفتوح العملياً² Spot Transaction والعمليات الآجلة بأشكالها المختلفة والتي تندرج تحت مسمى المشتقات المالية⁽²⁰⁾.

هـ. مخاطر التسعير Price Risk :

وتنشأ عن تغيرات في أسعار الأصول ويوجه خاص محفظة الاستثمارات المالية وهناك عوامل خارجية وداخلية تؤثر في مخاطر التسعير وهي :

- تتمثل العوامل الخارجية في الظروف الاقتصادية والمحلية وظروف الصناعة .
- تتعلق العوامل الداخلية بالوحدة الاقتصادية نفسها وهي تنقسم الى ما يلي : (الهيكل التمويلي للوحدة الاقتصادية ، نتيجة نشاطه الوحدة الاقتصادية ، خصائص والطبيعة نشاط الوحدة الاقتصادية).

و. مخاطر التضخم Inflation Risk :

وهي المخاطر الناتجة من الارتفاع العام في الأسعار ومن ثم انخفاض القوة الشرائية للعملة ، وتعتبر المصارف أحد أكبر المتضررين من التضخم وذلك لأن النسبة الأكبر من أصولها تكون بشكل قروض .

ثانياً : المخاطر غير ظاهرة في الميزانية Off balance Sheet Activities Risk

ويمكننا تعريف البنود التي لا تظهر في الميزانية العمومية على انها تلك العناصر التي من الممكن أن تصبح موجودات ، أو مطلوبات في حال وقوع حدث معين وكذلك يمكن تعريفها على انها تلك النشاطات تتضمن التزامات احتمالية قد تطرأ مستقبلاً ولكن لا يمكن تصنيفها ضمن الموجودات المطلوبات . طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

ولتحديد نوع المخاطرة بدقة حتى يتمكن المصرف من اتخاذ الإجراءات اللازمة بإدارة الخطر ، وبشكل ملائم ، لابد من معرفة ان المعالجة تختلف حتماً إذا كانت المخاطرة ائتمانية عنها ، فيما إذا كانت

* عرف سويلم ، سامي ، المشتقات المالية ، في نشرة أضاءات الصادرة عن معهد الدراسات المصرفية في الكويت ، العدد الثاني www.kidbs-edu.kw/pdf-doc/pulication/E2010-2009 المشتقات المالية : هي اداة مالية تشتق قيمتها من سعر أو معدل عقد أو مؤشر مالي ، وهذا السعر أو المعدل الأساسي يمكن أن سعر ورقة مالية محددة أو سعر صرف أجنبي سعر سلعة أو معدل فائدة أو مؤشر أسعار أو معدلات والمشتقات المالي هي الأدوات المالية المشتقة وهي عبارة عن عقود مالية تتعلق بفقرات خارج الميزانية وتتنوع هذه العقود وفق طبيعتها ومخاطرها وأجالها .

المخاطرة تتعلق بأسعار الصرف ومن الأنشطة التي تصنف ضمن هذا النوع من الخطر الالتزامات واعتمادات القروض ، الكفالات ، عمليات الصرف الأجنبي والعمليات المرتبطة بالفوائد⁽²¹⁾.

وفقاً للقاعدة المحاسبية رقم (10) التي أقرها مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في ديوان الرقابة المالية الاتحادي ، الفقرة (18) ، يجب الإفصاح من الاحتمالات الطارئة والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية والتي تتلائم بشكل خاص مع المصارف كطبيعة وقيم الارتباطات بتقييم الائتمان والتي يكون غير قابل للألغاء لأنها غير قابلة للسحب باختيار المصرف ، وذلك بدون تعرضه لمخاطر يترتب عليها غرامات أو مصروفات ، أو أن طبيعة وقيم الاحتمالات الطارئة والارتباطات التي تنشأ من بنود خارج الميزانية والتي تؤدي الى زيادة أو تخفيض المخاطر مثال ذلك البدائل المباشرة للائتمان بما في ذلك خطابات الضمان كفالات السحوبات ، الاعتمادات المستندية المعدة للاستخدام كضمانات مالية للقروض والاوراق المالية ، أو احتمالات طارئة معينة تتعلق بخطابات الضمان الاعتمادات المستندية أو حركة التجارة وما يتعلق لها من اتفاقيات بيع وشراء فضلاً عن ما يتعلق بأسعار الفائدة والصرف بما يتضمن المقاصات والعقود المستقبلية والدعاوى القضائية المقامة ضد المصرف أو لصالحه والخلافات التي تؤثر على نتائج أعمال المصرف ووضع المالي⁽²²⁾.

3. المخاطر التقنية التشغيلية Technology and Operational Risk .

تنشأ المخاطر التشغيلية عن الأخطاء البشرية أو ضعف الأنظمة أو الرقابة الداخلية أو عدم المتابعة وتسجيل العمليات ، لهذا يتطلب وجود إجراءات موضوعية لتنظيم العمل المصرفي وإدارة فاعلة مهمتها التأكيد على وجود برنامج لتقويم وتحليل المخاطر التشغيلية ، فضلاً عن إجراءات رقابة داخلية فاعلة وكفوءة وتدقيق داخلي يتمتع بالكفاءة والفاعلية لإجراءاته والعاملين⁽²³⁾، وتشمل المخاطر التشغيلية وحسب ما أوردتها ورقة الممارسات السليمة والمعدة من قبل لجنة بازل⁽²⁴⁾.

أ- تنفيذ وإدارة العمليات :

هي الخسائر الناتجة عن المعالجة الخاطئة للعمليات وحسابات العملاء وعمليات المصرف اليومية ، والضعف في أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي ، والاختلاف في تنفيذ المعاملات وإدارة العمليات ، ومثال ذلك : الأخطاء في ادخال البيانات ، الدخول الى البيانات لغير المصرح لهم بذلك ، الخلافات التجارية ، خسائر بسبب الإهمال أو اتلاف أصول العملاء .

ب- العنصر البشري :

الخسائر التي يتسبب بها الموظفون أو تتعلق بالموظفين (بقصد أو بدون قصد) ، كما تشمل الأفعال التي يكون الهدف منها الغش أو اساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية أو سياسة المصرف من قبل المسؤولين أو الموظفين ، وكذلك الخسائر الناشئة عن العلاقة مع العملاء ، المساهمين ، الجهات الرقابية وأي طرف ثالث . ومن الأمثلة عليها : عمليات الاحتيال الداخلي من قبل الموظفين ، (كالاختلاس المالي ، والتعمد في اعداد تقارير خاطئة عن اوضاع المصرف ، التجارة الداخلية لحسابات الموظفين الخاصة ، اساءة استخدام بيانات العملاء السرية ، التواطؤ في السرقة ، السطو المسلح ، الابتزاز ، الرشاوى ، التهرب الضريبي المتعمد) وعمليات التداول دون تحويل وانجاز حركات غير مصرح بها ، والمعالجات الخاطئة ، والغرامات والعقوبات بسبب أخطاء الموظفين ، ممارسات العمل والامان الوظيفي.

ج- الأنظمة الآلية والاتصالات :

الخسائر الناشئة عن تعطيل العمل أو فشل الأنظمة بسبب البنية التحتية ، تكنولوجيا المعلومات ، أو عدم توفر الأنظمة ، وأي عطل أو خلل في الأنظمة ، وتشمل : انهيار أنظمة الكمبيوتر، الاعطال في أنظمة الاتصالات ، اخطاء البرمجة ، فيروسات الحاسب ، الفائدة المفقودة بسبب العطل .

د- الاحداث المتعلقة بالبيئة الخارجية :

الخسائر الناشئة عن أعمال طرف ثالث ، بما يشمل الاحتيال الخارجي وأي اضرار تصيب الممتلكات والاصول ، وخسائر نتيجة تغيير في القوانين بما يؤثر على قدرة المصرف في مواصلة العمل . وتشمل : الاحتيال الخارجي (كالسرقه والسطو المسلح ، تزيف العملات والتزوير ، القرصنة التي تؤدي الى تدمير الحواسيب ، سرقة البيانات ، الاحتيال عبر بطاقات الائتمان ، الاحتيال عبر شبكات الكمبيوتر والارهاب والابتزاز) والكوارث الطبيعية (الهزات الارضية ، والحرائق ، والفيضانات ...الخ). ويمكن القول ان معرفة المخاطر وادارتها وتقويمها هي من العوامل الأساسية في نجاح عمل المصرف وازدهاره وتحقيق أهدافه ، وتتصل إدارة المخاطر بالتدقيق الداخلي لتحقيق علاقة متكاملة لتحسين وازدهار اداء المصرف ، والتغيير في دور التدقيق الداخلي بحيث لم يقتصر على الدور التقليدي في تدقيق ومراقبة المعاملات والصفقات التي دونت في فترات سابقة ، ولكن تغير اتجاه التدقيق الداخلي ليصبح لاعباً محورياً في تجديد وتقويم فعالية وكفاءة إدارة المخاطر المصرفية من خلال الطرق والإجراءات للتحكم بالمخاطر أو من خلال التقنيات والوسائل والإجراءات الرقابية عليها فضلاً عن التأكد من الالتزام بالسياسات المقررة والتحويلات الممنوحة .

المبحث الثالث**العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر**

أن الوظيفة الرئيسية للمصرف تتمثل في قبول الودائع أو الائتمان فضلاً عن الخدمات المالية المتمثلة في شراء وبيع العملات الأجنبية ، الأوراق المالية أو إصدار الكمبيالات والكفالات والاعتمادات وغيرها من الاعمال المصرفية ، وهذا يعكس تشعب وتعقد العمل المصرفي الأمر الذي يؤدي ويتطلب الى وجود جهة داخلية تتولى عملية الرقابة والمتابعة لأداء تلك النشاطات المصرفية والمخاطر الناتجة من تلك النشاطات المصرفية ، ومن هنا يبرز دور التدقيق الداخلي واهميته في اخضاع تلك النشاطات وجميع النشاطات المصرفية لعملية التدقيق دون استثناء .

وحدد مفهوم التدقيق الداخلي في عام 1947 من قبل معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة (IIA) حيث اصدر المعهد قائمة حدد فيها مفهوم وأهداف ونظام عمل المدقق الداخلي بأنه نشاط تقويمي مستقل من خلال تنظيم معين يهدف الى تدقيق العمليات المحاسبية والمالية وغيرها وذلك كأساس لخدمه الإدارة أي انه رقابة ادارية تمارس عن طريق قياس وتقويم فاعلية أساليب الرقابة الأخرى .وفي عام 1978 تم تعديل مفهوم التدقيق الداخلي من قبل (IIA) فأصبح مفهوم التدقيق الداخلي الى كونه وسيلة مستقلة للتقويم في خدمة التنظيم بدلاً من المفهوم في كونه وسيلة مستقلة للتقويم في خدمة الإدارة وبذلك اصبح التدقيق الداخلي وظيفة تقويم مستقلة أنشئت داخل المشروع لغرض خدمته عن طريق الفحص

وتدقيق ومراقبة انشطته المختلفة وبهذا فان المفهوم يركز على الجانب المهني للتدقيق الداخلي والى نطاق عمله ليشمل التدقيق المالي وتدقيق العمليات⁽²⁵⁾.

اما مؤتمر الصناعة الوطنية في الولايات المتحدة الامريكية عام 1963 حدد مفهوم التدقيق الداخلي " بانه مجموعة العمليات والاساليب الفنية التي يقوم بها فريق من موظفي المنشأة لضمان الإدارة على ان أنظمة الرقابة الادارية الموضوعه كافية ويجري تنفيذها بكفاءة وان السجلات والتقارير المالية والمحاسبية وغيرها تعكس التنفيذ الفعلي للعمليات ونتائجها بدقة وسرعة وان كل قسم وإدارة ووحدة تقوم بمسؤولياتها ازاء الخطط والسياسات والإجراءات الموضوعه⁽²⁶⁾.

وفي عام 1981 تم تحديد مفهوم التدقيق الداخلي " بانها وظيفة تقيم مستقلة داخل الشركة لفحص وتقييم أنشطة الشركة كخدمة للشركة ، وهي نظام رقابي يعمل عن طريق فحص وتقييم كفاية وفعالية نظم الرقابة الأخرى". وفي عام 1994 تم اصدار مفهوماً للتدقيق الداخلي من قبل (IIA) " بانه وظيفة تقييم مستقلة داخل الشركة بفحص وتقييم أنشطتها كخدمة للشركة وهي تهدف الى مساعدة جميع افراد الشركة بما في ذلك الإدارة والعاملين في القيام بمسؤولياتهم بشكل فعال وذلك عن طريق تزويدهم بتحليلات وتوصيات استشارية ومعلومات تخص الأنشطة الخاضعة للفحص⁽²⁷⁾. وفي عام 1999 تم الاتفاق بالاجماع على المفهوم الجديد للتدقيق الداخلي " بانه نشاط استشاري مستقل ، وتأكيد موضوعي بغرض زيادة عائد وتحسين عمليات النشاط انها تساعد في تحقيق اهدافها من خلال طريقة منهجية منظمة لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والسيطرة .

Internal auditing is a independent objective assurance and consulting activity designed to add and improve an adjectives by bringing a systematic, discipline approach to evaluate and improve the effectiveness of risk management, control, and governance processes.

أما المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين Amercian institute of certified public accountant (AICPA) وضع مفهوماً للتدقيق الداخلي بأنه " مراجعة العمليات والقيود التي تتم بشكل مستمر حيث تنفذ من قبل اشخاص يعينون وفق شروط خاصة " .

ولجنة المنظمات الراعية لإطار الرقابة الداخلية (COSO) Committee of sponsoring organization of the trade way commission لتدقيق الداخلي " بانه عمليات تتأثر بمجلس الإدارة للمؤسسة يتم تصميمها لتعطي تأكيد معقولاً حول تحقيق المؤسسة لاهدافها في التالية : كفاءة العمليات وفعاليتها والاعتماد على التقارير المالية والالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها⁽²⁸⁾.

يتبين من المفاهيم السابقة ان التدقيق الداخلي اتسع نطاقه ومجاله ومسؤولياته فلم يعد يقتصر على تدقيق ما يتعلق بعمليات التدقيق فيما يخص الجوانب المالية والمحاسبية والادارية بل أصبح يتسم بطابع استشاري لمساعدة الوحدة الاقتصادية في رسم سياستها وتحقيق اهدافها وإضافة قيمة الى عملياتها وتقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر وتقييم وتحسين فاعلية وكفاءة عملية الرقابة الداخلية وإجراءاتها وليصبح التدقيق الداخلي نشاطاً تأكيدياً مهمته تقويم خدمات تأكيدية الى الإدارة والوحدة الاقتصادية ، ونشاط

استشاري من خلال تقويم الخدمات الاستشارية ، وبشكل موضوعي بعيد عن التخير ، ومستقل من خلال الاستقلالية في الامور الادارية أو المالية وبما يتضمن جودة التدقيق الداخلي سلامة نتائجه⁽²⁹⁾.

The institute of chartered accountants in Australia بين معهد المحاسبين القانونيين في استراليا
منهج التدقيق المستند الى المخاطر Risk based audit approach انه :

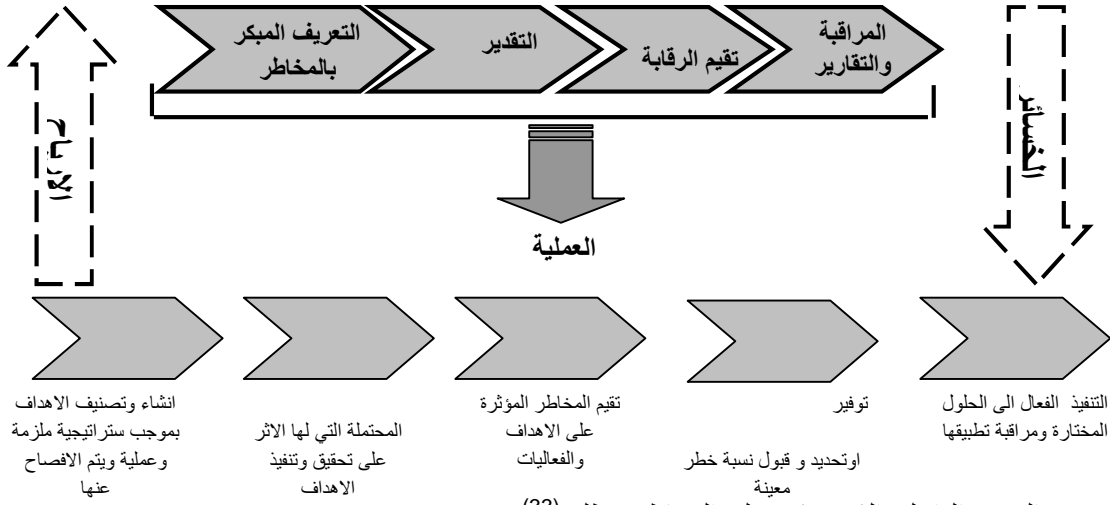
صُممَ هذا المنهج لمعرفة طبيعة المخاطر الحاصلة في عملية التدقيق بكفاءة وفاعلية ويركز على طبيعة وتوقيت ومدى اجراءات تدقيق الحسابات الى المناطق التي ممكن ان يكون فيها اخطاء جوهرية

تكون ذات تأثير في القوائم المالية . ويتطلب منهج التدقيق المستند الى المخاطر من المدقق في اول الامر الى فهم بيئة الرقابة لمعرفة وتشخيص المخاطر التي تؤثر بشكل جوهري في التقارير المالية وعلية فان على المدقق مسؤولية تقدير المخاطر الفعلية المؤثرة في التقارير المالية . ويكون التقدير على اساس مل مثل طبيعة المخاطر ملاءمة الرقابة الداخلية⁽³⁰⁾.

أما Griffiths حدد مفهوم التدقيق المستند الى المخاطر بأنه التدقيق الذي يبنى على قاعدة من الانشطة والتي والذي يركز في مفهومه على المناطق ذات الخطر العالي التي تتعرض لها الوحدة للاقتصادية ، وان له وجهة نظر مختلفة حيث يوصي لمعرفة المخاطر العالية بالتركيز على دراسة اهداف الاعمال بدلا من الرقابة (Businesses objectives rather than Control) ويوصي بضرورة تقييم الخطر لضمان اقصى قدر من المنافع الى الادارة.

ويرى Griffiths ان منهج التدقيق المستند الى المخاطر يساعد الوحدة الاقتصادية على تحديد المخاطر وبالاخص المخاطر العالية Highest risk التي تؤثر على استمرارية الوحدة الاقتصادية لكونه أولاً يعتمد على التدقيق الوقائي والتحليلي وبذلك يستطيع ان يحدد الاسباب التي تؤدي الى حدوث هذه المخاطر في الحاضر والمستقبل ، وثانياً الفهم الى سمات aspects وفعاليات activities منهج التدقيق المستند الى المخاطر من قبل إدارة الوحدة الاقتصادية لان ذلك سوف يساعد الإدارة على تحسين نظم الرقابة وإدارة المخاطر وبالتالي تتمكن حصر التهديدات threats التي تقف حاجز امام تحقيق أهدافها بنجاح⁽³¹⁾. شكل رقم (1) يوضح منهج التدقيق المستند الى المخاطر Risk Based Audit Approach⁽³²⁾.

الشكل رقم (1) منهج التدقيق المستند الى المخاطر Risk Based Audit Approach



التدقيق الداخلي الذي يركز على المخاطر يتطلب (33):

اعداد خطة للتدقيق بناءً على نتائج تقييم المخاطر للوحدات حيث يتم تغطية الوحدات الأكثر خطورة

1. يعطي تأكيد بان المخاطر الهامة تدار بالشكل المطلوب .
2. يؤكد على المخاطر غير المسيطر عليها وإبراز المخاطر المسيطر عليها بشكل أكثر من اللازم .
3. فهم أكبر لعمل الوحدات من خلال ورشات عمل تقييم المخاطر وبمشاركة مدراء الوحدات .
4. الاستخدام الأمثل لموارد التدقيق الداخلي من خلال التركيز على الوحدات المناطق الأكثر خطورة.
5. يتم الاتفاق على أهمية المخاطر خلال مرحلة تقييم المخاطر بالاتفاق ما بين التدقيق الداخلي
6. سرعة الحصول على موافقة الإدارات على خطة تطبيق التوصيات وبما يؤدي الى تطبيقها وبدون تأخير

وفي دراسة اجريت في ايطاليا عام 2003 بينت ان نسبة 7.75 من كبريات الشركات الايطالية تعتمد المنهج المتطور للتدقيق المستند للمخاطر بينما ان نسبة 25% من بقية الشركات تعتمد منهج التدقيق التقليدي الذي يركز على اختيارات الالتزام (34).

ان التغيير في اتجاه مفهوم التدقيق الداخلي الذي لم يعد يقتصر على تدقيق الالتزام وان (IIA) تبني وبشكل غير رسمي ضمن معايير 2004 Resolution of Performance standard 2600 " Management's Acceptance of Risks " على المدقق الداخلي ان يأخذ ضمن نطاق عمله توجيه إدارة المخاطر الى المخاطر غير المقبولة " Unacceptable Risks ". وان من مهام التدقيق الداخلي النظر في جميع مجالات أو المناطق الرئيسية لإدارة المخاطر وكيفية ادارتها وتوجيه إدارة

ر العالية او غير المقبولة وفي حالة عدم اهتمام ادارة المخاطر
(IIA) على المدقق الداخلي الافصاح ضمن توفير برفع الى مجلس الإدارة أو الى لجنة التدقيق من تلك
(35)

يوضح IIA ان التدقيق الداخلي ليحقق القيمة المضافة ويخفض درجة المخاطر يتطلب ذلك منهج معتمد مستند الى المخاطر ، يعمل على ربط التدقيق الداخلي باطار إدارة المخاطر ، وهذا سوف يسمح للتدقيق الداخلي بتوفير تأكيدات لمجلس الإدارة أو الى لجنة التدقيق ان عمليات إدارة المخاطر تساهم بشكل فعال في السيطرة على المخاطر وضمن الحدود الممكنة(35).

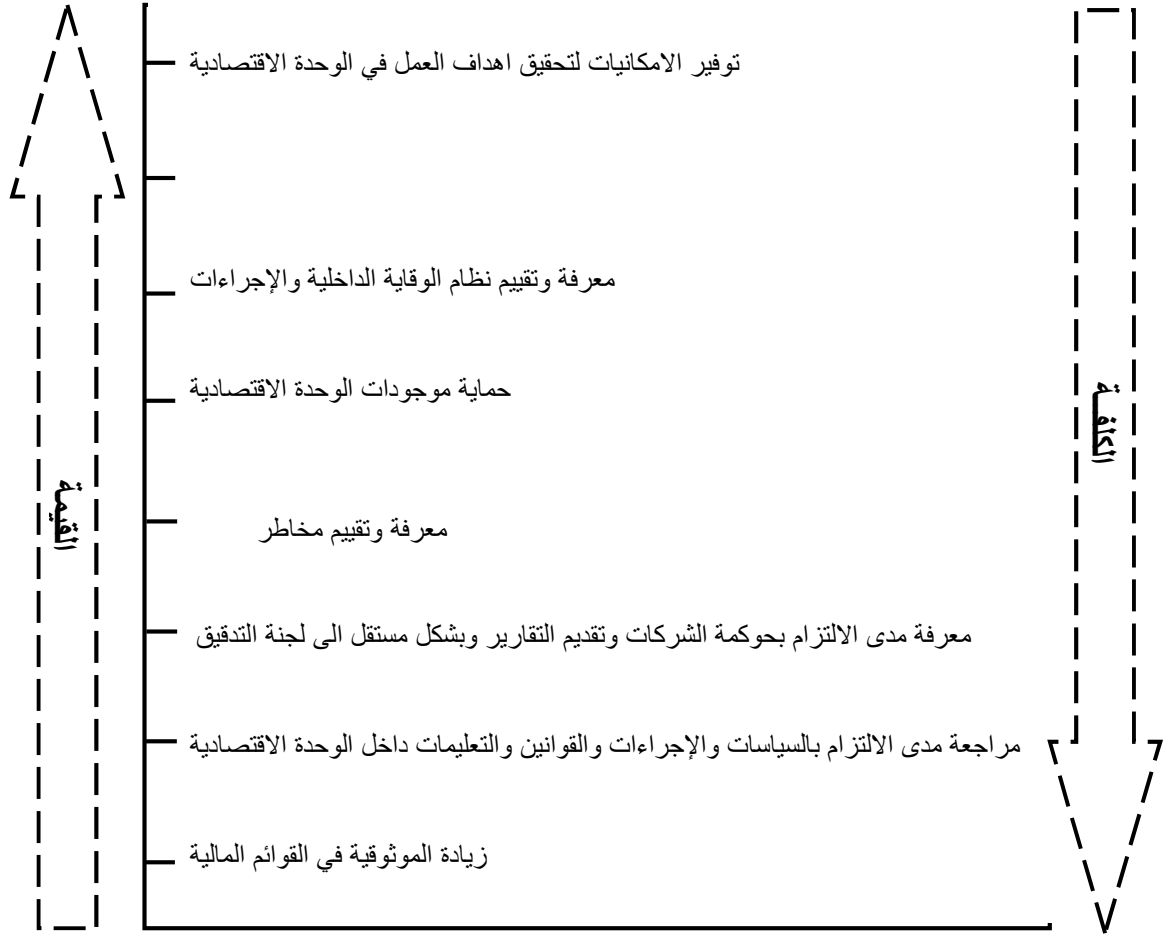
ير في اتجاه التدقيق الداخلي يأخذ بنظر الاعتبار المخاطر وتدقيقها يتطلب ذلك تحديد أهداف ومبادئ ومهام ومسؤوليات التدقيق في ظل الاتجاه الجديد وبالأخص المخاطر المصرفية ، لذا سيتم التطرق الى أهداف ومسؤولية وواجبات وإجراءات التدقيق الداخلي والمبادئ المعتمدة من قبل لجنة بازل التي توضح أهمية ونطاق عمل التدقيق الداخلي فضلاً عن مهام المدقق الداخلي في ظل تدقيق إدارة المخاطر المصرفية ومن أهداف التدقيق الداخلي في ظل إدارة المخاطر المصرفية ، حيث حدد شعبان(36):

1. التحقق من كفاية وفاعلية نظم الرقابة الداخلية وتقييمها ، والتحقق من نظم الرقابة الداخلية المتعلقة بالأمور المالية والإدارية تتسم بالشمولية وتتم مراقبتها ومراجعتها في الوقت المناسب .
2. القيام بإجراءات الفحص الخاص بأنشطة وعمليات محددة ذات علاقة بالمركز المالي وأنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وغيرها.

RSM Astute Consulting حدد أهداف التدقيق الداخلي في ظل الاتجاه الجديد للتدقيق ، كما يوضحه الشكل (2) (37).

1. توفير الامكانيات لتحقيق اهداف العمل في الوحدة الاقتصادية .
- 2.
3. معرفة وتقييم نظام الوقاية الداخلية والإجراءات .
4. حماية موجودات الوحدة الاقتصادية .
5. معرفة وتقييم مخاطر الرقابة .
6. معرفة مدى الالتزام بحوكمة الشركات وتقديم التقارير وبشكل مستقل الى لجنة التدقيق .
7. مراجعة مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والقوانين والتعليمات داخل الوحدة الاقتصادية .
8. زيادة الموثوقية في القوائم المالية .

شكل رقم (2) يوضح اهداف التدقيق الداخلي



وحددت لجنة الرقابة على المصارف دور ومسؤولية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية⁽³⁸⁾.

1. مساعدة مجلس الإدارة والإدارة العليا في رسم السياسة العامة لإدارة المخاطر (Risk Management Policy) وذلك بتقديم خدمات استشارية واقتراحات محددة .
2. التحقق من مدى التقيد بالأنظمة والإجراءات الواردة في السياسة العامة لإدارة المخاطر .
3. تقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة التعرف على المخاطر وأنظمة القياس المتبعة على مستوى كافة الأنشطة والعمليات داخل المصرف أو المؤسسة المالية .

4. تقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة الضبط الداخلي وإجراءات الرقابة الموضوعية في سبيل التحكم بالمخاطر التي تم التعرف عليها والتأكد من صحة قياس هذه المخاطر .
5. تقييم التقارير المعدة من قبل مدير المخاطر حول تطبيق الاطار العام لإدارة المخاطر وسرعة الا عن الانحرافات والبت بمعالجتها وإجراءات التصحيح المتخذة .
6. رفع تقارير الى مجلس الإدارة لتقييم كفاءة وفعالية إدارة المخاطر في المصرف أو المؤسسة المالية ككل ، وتقييم كافة الأنشطة والعاملين فيها ونقاط الضعف التي تعترضها ، وأية انحرافات عن الأنظمة والسياسات والإجراءات الموضوعية ، على ان تعد هذه التقارير مرة في السنة على الأقل وكلما دعت

أما طريقة حدد مسؤولية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر (39) :

1. تدقيق تنظيم وظائف إدارة المخاطر وتحديد مهامها ، بما في ذلك مخاطر السوق ، مخاطر الائتمان ، مخاطر السيولة مخاطر معدل الفائدة ، مخاطر التشغيل ، والمخاطر القانونية .
 2. تدقيق كفاية نظم وعمليات إدارة المخاطر لتحديد جميع المخاطر الناجمة عن عمليات المصرف ، وقياسها ، وتقييمها ومراقبتها ، والابلاغ عنها .
 3. نزاهة نظم إدارة المعلومات الخاصة بالمخاطر ، بما في ذلك الدقة والموثوقية والكمال بالنسبة للبيانات
 4. (Risk Models) وصيانتها .
- وبذلك فإن وجود تدقيق داخلي فعال يؤمن في توفير تأكيد الى الإدارة العليا او مجلس ادارة المصرف فيما يخص فعالية نظام الضبط الداخلي المعتمد في المصرف ويساهم في تقليل المخاطر التي يتعرض لها المصرف والتي تؤثر على سمعته ، وفي هذا المجال يجب ان يكونوا المشرفون او مقتنعين بوظيفة التدقيق الداخلي في المصرف ، وان يتأكدوا من اتباعه السياسات والممارسات الفعالة ، وان الإدارة تتخذ إجراءات تصحيح مناسبة كرد فعل لنقاط الضعف في الضبط الداخلي التي حددها المدققين الداخليين . مع الاشارة الى ان كل من المدققين الداخليين والسلطات الاشرافية يستخدمون مناهج تستند الى المخاطر (Risk Based Approaches) لتحديد تصرفاتهم وخطط اعمالهم .

وقد بين دليل الحاکمة المؤسسة () (2007) ار التدقيق الداخلي في (40)

1. يجب ان يوفر المصرف لإدارة التدقيق الداخلي العدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة وبحيث يتم تدريبها ومكافأتها بشكل مناسب ، ويكون لإدارة التدقيق حق الحصول على أي معلومة والاتصال بأي موظف داخل المصرف ، كما تعطى كافة الصلاحيات التي تمكنها من أداء المهام الموكلة إليها وعلى النحو المطلوب ، وعلى المصرف توثيق مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق الداخلي .
2. تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقارير الى رئيس لجنة التدقيق .
3. يجب ان يكلف موظفو التدقيق بأي مسؤوليات تنفيذية وتكون إدارة التدقيق الداخلي مسؤولة من اقتراح هيكل ونطاق التدقيق الداخلي كما تكون مسؤولة من اعلام لجنة التدقيق عن أية احتمالية لوجود
4. تمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها وتعد تقاريرها كاملاً دون أي تدخل خارجي ، وكيف لها مناقشة تقاريرها مع الدوائر التي تم تدقيقها .

5. وتتضمن المسؤولية الاساسية لإدارة التدقيق والتي يجب أن تقوم على المخاطر وبتحد أدنى مايلي :
- عمليات الإبلاغ المالي للمصرف ، التأكد من ان المعلومات الرئيسية حول الامور المالية والادارية والعمليات وتتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتدقيق المناسب .
 - الامتثال الى سياسات المصرف الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليقات ذات

واصدرت لجنة بازل³ للرقابة على المصارف مجموعة من المبادئ التي توضح أهمية التدقيق الداخلي ونطاق عمله وعلاقته بالوظائف الأخرى ودور مجلس الإدارة والإدارة العليا في هذا المجال ومن هذه المبادئ مايلي(41):

- 1- وجوب ان تكون وظيفة التدقيق الداخلي مستقلة عن النشاطات التي تقوم بتدقيقها .
- 2- حيافة المعرفة والخبرة من قبل المدققين الداخليين .
- 3- ضرورة ان يتصرف المدققون الداخليون بنزاهة .
- 4- وجوب ان يقع كل نشاط وكل وحدة في المصرف ضمن نطاق وظيفة التدقيق الداخلي .
- 5- وجوب ان تتضمن وظيفة التدقيق الداخلي تغطية كافية الامور التنظيمية ضمن خطة التدقيق .
- 6- وقوع المسؤولية النهائية على مجلس إدارة المصرف في ضمان ان الإدارة العليا تضع وتحافظ على اطار ضبط داخلي ووظيفة تدقيق داخلي ، مناسبة ، فعالة وك .
- 7- وجوب ابلاغ وظيفة التدقيق الداخلي مجلس الإدارة ، واعلام الإدارة العليا عن نتيجة عملها .
- 8- وجوب اكمال التدقيق الداخلي لإدارة العمليات ، وإدارة المخاطر ، ووظائف الضبط والامتثال
- 9- وجوب تقييم المشرفين على المصرف بشكل دوري ما اذا كان لوظيفة التدقيق وضعية مناسبة ضمن المصرف وما اذا كانت تعمل بحسب المبادئ السليمة .
- 10- وجوب ان تاخذ السلطات الاشرافية في الاعتبار تأثير تقييمها لوظيفة التدقيق الداخلي وتقييمها لوظيفة التدقيق الداخلي وتقييمها لوظيفة خطر المصرف .

يجب على كل مصرف ان يكون لديه ميثاق تدقيق داخلي يوضح اهداف ، ووضعية وسلطات وظيفة التدقيق الداخلي في المصرف . ويجب وضع الميثاق ومراجعته بشكل دوري من قبل رئيس قسم التدقيق الداخلي ، وان يوافق عليه من قبل مجلس الإدارة ، كما يجب ان يكون متوفرا لجميع اصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين ويجب ان يبين الامور التالية :

- . وطبيعة وظيفة التدقيق الداخلي ضمن المصرف ، صلاحياتها ، مسؤولياتها وعلاقتها مع وظائف
- . الغرض من وظيفة التدقيق الداخلي ونطاق عملها .
- . واجبات المدققين الداخليين في ابلاغ نتائج اعمالهم ، ووصف كيف ولمن يجب ان يتم الابلاغ .
- . مسؤولية ومسائلة رئيس قسم التدقيق .

³ اصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية Basel Committee On banking Supervision ورقة استشارية في ديسمبر كانون الاول 2011 ، وتعتبر دليلا مرجعيا لتقييم فعالية وظيفة التدقيق في المصارف التي تأخذ في ممارسات الرقابة وفي المنظمات المصرفية ، وتحل هذه الورقة محل الورقة الصادرة 2001 بعنوان التدقيق الداخلي في البنوك وعلاقة المراقبين

. طلب الامتثال مع معايير التدقيق الداخلي السليمة .
 . عمليات التنسيق بين المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين .
 يتطلب تنفيذ مهام ومسؤوليات التدقيق الداخلي وفق معايير واصدر معهد المدققين الداخليين IIA معايير التدقيق الداخلي 1987 والتي قسمت الى خمسة مجموعات ، ولكن وفقاً الى المستجدات التي حدثت في الاقتصاد العالمي وما تعرض له من أزمات مالية ، حاول IIA تطوير مهام ووظائف ومسؤوليات التدقيق الداخلي لمواجهة تلك الازمات ذلك من خلال تطوير معايير التدقيق الداخلي .

IIA المعيار " بأنه اعلان رسمي من هيئة معايير التدقيق الداخلي يحدد متطلبات ونطاق أداء أنشطة التدقيق الداخلي وتقييم أدائها " وتم تقسيم المعايير م IIA الى مجموعتين :
 المجموعة الأولى : معايير الصفات أو الخصائص Attribute Standards .
 المجموعة الثانية: معايير الأداء Performance Standards .
 المجموعة الأولى : معايير الصفات أو الخصائص Attribute Standards .
 تتكون من أربعة معايير أساسية ذات العلاقة بالصفات الخاصة بالأفراد أو المنشآت الذين ينفذون أعمال التدقيق الداخلي .
 وهذه المعايير هي :

1. معيار 1000 الغرض ، السلطة ، المسؤولية ، **Purpose Authority and Responsibility** : تحديد غرض وسلطة ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي رسمياً ضمن لائحة أو ميثاق التدقيق الداخلي Internal Audit Charter ، بما يتماشى مع تعريف التدقيق الداخلي ومبادئ وأخلاقيات المهنة والمعايير الدولية لممارسة التدقيق الداخلي ، ويجب مراجعة هذه اللائحة من قبل مدير التدقيق الداخلي وبصفة دورية وتقديمها إلى الإدارة العليا لاعتماده .
2. معيار 1100 الاستقلالية ، الموضوعية **Independence and objectivity** : ان يكون نشاط التدقيق الداخلي مستقلاً ، فضلاً على أن يكون المدققين الداخليين موضوعيين أثناء أداء أعمالهم
3. معيار 1200 الكفاءة والعناية المهنية اللازمة **Proficiency and Due Professional Care** : الداخلي لأعمال وأنشطة التدقيق الداخلي فضلاً عن ذلك العناية المهنية أثناء تأدية عمله .
4. معيار 1300 برنامج التحسين وجودة التدقيق **Quality Assurance and Prouvment Program** : على مدير التدقيق الداخلي مراقبة وتطوير برنامج التأكيد ، بمعنى المراقبة المستمرة والمراجعة الدورية لأداء نشاط التدقيق الداخلي وبما يضمن تحسين الجودة وبشكل يغطي كافة جوانب نشاط التدقيق الداخلي باستخدام أسلوب التقييم الذاتي Self-Assessments أو بواسطة أشخاص آخرين من داخل الوحدة الاقتصادية هم معرفة باصول ممارسة التدقيق الداخلي .

المجموعة الثانية: معايير الأداء **Performance Standards** .
 وتتكون من سبعة معايير أساسية ذات العلاقة بوصف أنشطة التدقيق الداخلي ، والتي من خلالها يمكن قياس أداء تلك الأنشطة .

1. معيار 2000 إدارة نشاط التدقيق الداخلي **Managing the Internal Audit Activity** : مدير التدقيق الداخلي تقع عليه مسؤولية إدارة أنشطة التدقيق الداخلي بفاعلية لضمان تحقيق قيمة مضافة للوحدة الاقتصادية .

2. معيار 2100 صيغة العمل **Nature Work** : يختص هذا المعيار بطبيعة عمل المدقق الداخلي ، حيث أنه يجب ان يقوم بنشاط أو فعاليات التدقيق الداخلي بشخصيته مجالات تقويم وتحسين إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة ، وفيما يخص إدارة المخاطر فإن المعيار 2120 والمتفرع من معيار طبيعة العمل يختص بدور التدقيق الداخلي في تدقيق إدارة المخاطر وتقييم فعاليتها والمساهمة في تحسين ادائها من خلال تقييم :

- إستراتيجيتها في تحقيق أهداف
- نزاهة وموثوقية العمليات المالية .
- كفاءة وفعالية العمليات والبرامج .
- الالتزام بالقوانين والأنظمة والسياسات والإجراءات .

أما المعيار 2013 المختص بالرقابة **Control** والمتفرع أيضاً من معيار صيغة العمل تختص بالحكومة فان يجب ان تساعد أنشطة التدقيق الداخلي في الوحدة الاقتصادية في الحفاظ على إجراءات وضوابط رقابية فاعلة لعمليات الحوكمة من خلال اسهامه في تقويم وتحسين عمليات الحوكمة من خلال تقييم :

- إستراتيجيتها في تحقيق أهداف المنظمة .
- نزاهة وموثوقية العمليات المالية .
- كفاءة وفعالية العمليات والبرامج .
- الالتزام بالقوانين والأنظمة والسياسات والإجراءات .

وبهذا فان المعيارين 2120 و 2130 يؤكد ان التدقيق الداخلي يأخذ ضمن أنشطة تدقيق وتقييم المخاطر المالية **Financial Risks** ، ومخاطر العمليات **Operation Risks** ومخاطر الالتزام **Compliance Risks** وغيرها من المخاطر الأخرى التي تواجه الوحدة الاقتصادية ، حيث ان هذه المخاطر تؤثر على سترراتيجية المنظمة في تحقيق أهدافها **achievement of the organization strategic** ، وانه على مدير التدقيق الداخلي التأكد من المستوى الذي تتقبله الإدارة من المخاطر وإذا أحس انه أعلى من المستوى الذي يمكن للوحدة الاقتصادية ان تتحمله ، تقع عليه مسؤولية مناقشة ذلك مع الإدارة العليا وإذا لم يتم ايجاد حل يتم رفع ذلك الى مجلس الإدارة من

3. معيار 2300 تنفيذ مهام التدقيق **Performing the Engagement** : على المدققين الداخليين تحديد وتحليل وتقييم وتوثيق المعلومات الكافية واللازمة لتحقيق أهداف مهمة التدقيق .

4. معيار 2400 تبليغ النتائج **Communicating Results** : على المدققين الداخليين إيصال نتائج العمل التدقيقي بالوقت والطريقة المناسبة ويتم ذلك من خلال :

- يجب ان تشمل التبليغ (تقرير) مهمة التدقيق وأهداف تلك المهمة ونطاقها والاستنتاجات التي تم توصل اليها والتوصيات المقترحة لها وخطط العمل المتعلق بها .
- ان توصف التبليغ (التقرير) التي يصدرها المدقق الداخلي بالموضوعية والوضوح والاختصار .
- يجب على رئيس التدقيق الداخلي تبليغ نتائج مهمة التدقيق الى الأطراف المعنية .

- يعرض التبليغ (التقرير) حالات عدم التنفيذ Engagement Disclosures of nonconformance وعندما تؤثر هذه الحالات بمبادئ وأخلاقيات المهمة يتطلب الإفصاح عن ذلك وخاصة عندما تؤثر على نتائج مهمة في عملية التدقيق .
 - 5. معيار 2500 مراقبة سير العمل Monitoring Progress : على مدير التدقيق الداخلي ان يقوم بوضع وارساء نظام لمتابعة ما يتخذ ازاء النتائج التي إبلاغها الى الإدارة .
 - 6. معيار 2600 قبول الإدارة للمخاطر Communicating the Acceptance Risks : ان من نشاط التدقيق الداخلي تقويم وتحسين إدارة المخاطر ، وعلى مدير التدقيق الداخلي تقع مسؤولية اقناع الإدارة العليا أو مجلس الإدارة بالمستوى المقبول من المخاطر ، وفق ما ورد بالمعيار 2120(42).
- وحدد معهد المدققين الداخليين الامور الجوهرية التي ينبغي على المدقق القيام فيما يتعلق بإدارة المخاطر فضلاً عن المهام الواجب تجنبها من قبل المدقق الداخلي والتي لا تدخل ضمن نطاق عمله ، ذلك لكون ان دوره استشارياً لمساعدة المصرف في تحديد المخاطر وتقييمها وتنفيذ منهجيات وطرق الرقابة عليها . ومن الأمور الجوهرية والاساسية لعمل المدقق الداخلي في إدارة المخاطر هي(43):
1. اعطاء ضمانات بشأن سير عمليات إدارة المخاطر .
 2. اعطاء ضمانات بشأن صحة تقييم المخاطر .
 3. تقييم عمليات إدارة المخاطر .
 4. تقييم عملية الإبلاغ عن إدارة المخاطر .
 5. مراجعة عمليات إدارة المخاطر السريعة .
- أما الامور الواجب على المدقق الداخلي تجنبها هي :
1. تحديد مستوى اقدام المنشأة أو المصرف على المخاطرة .
 2. الاضطلاع بعمليات إدارة المخاطر .
 3. .
 4. القيام بإجراءات الاستجابة للمخاطرة لمصلحة الإدارة .
 5. المساءلة عن عمليات إدارة المخاطر .
 6. تقديم ضمانات ادارية متعلقة بالمخاطر .

المبحث الرابع الجانب العملي

اولا : التعريف بعينة البحث

تتكون عينة البحث من مصرفين الاول مصرف الرشيد-
-الفرع الرئيسي .

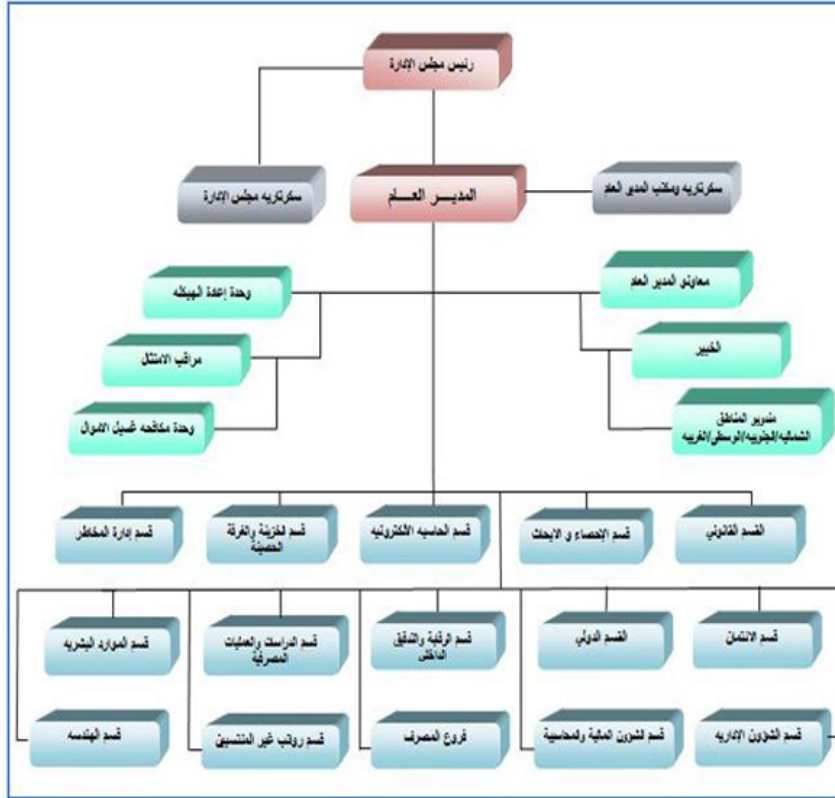
1- مصرف الرشيد - ادارة عامة: تأسس مصرف الرشيد بموجب القانون رقم (52) 1988
(22) 1997 وبتاريخ 2001\12\4

ملياري دينار عراقي ويهدف مصرف الرشيد المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني من خلال الوظائف التي يقوم بها وتشتمل بمايلي:

- الصيرفة التجارية الشاملة

- تمويل جميع القطاعات الاقتصادية وفق خطط التنمية
- تقديم الخدمات المصرفية في مجال المعاملات الداخلية المتمثلة بالحسابات الجارية والتوفير (بالدينار وبالعملة الاجنبية) والتسهيلات الائتمانية
- كما يقدم المصرف خدماته في المعاملات الخارجية المختلفة في فتح الاعتمادات المستندية وتحصيل الحوالات واصدار خطابات الضمان يقدم خدماته الخارجية المستندية تحصيل التحويلات ويمارس اعماله القوانين التعليمات المصرف ضمن تشكيلاته (14) (56) -3-يوضح الهيكل التنظيمي

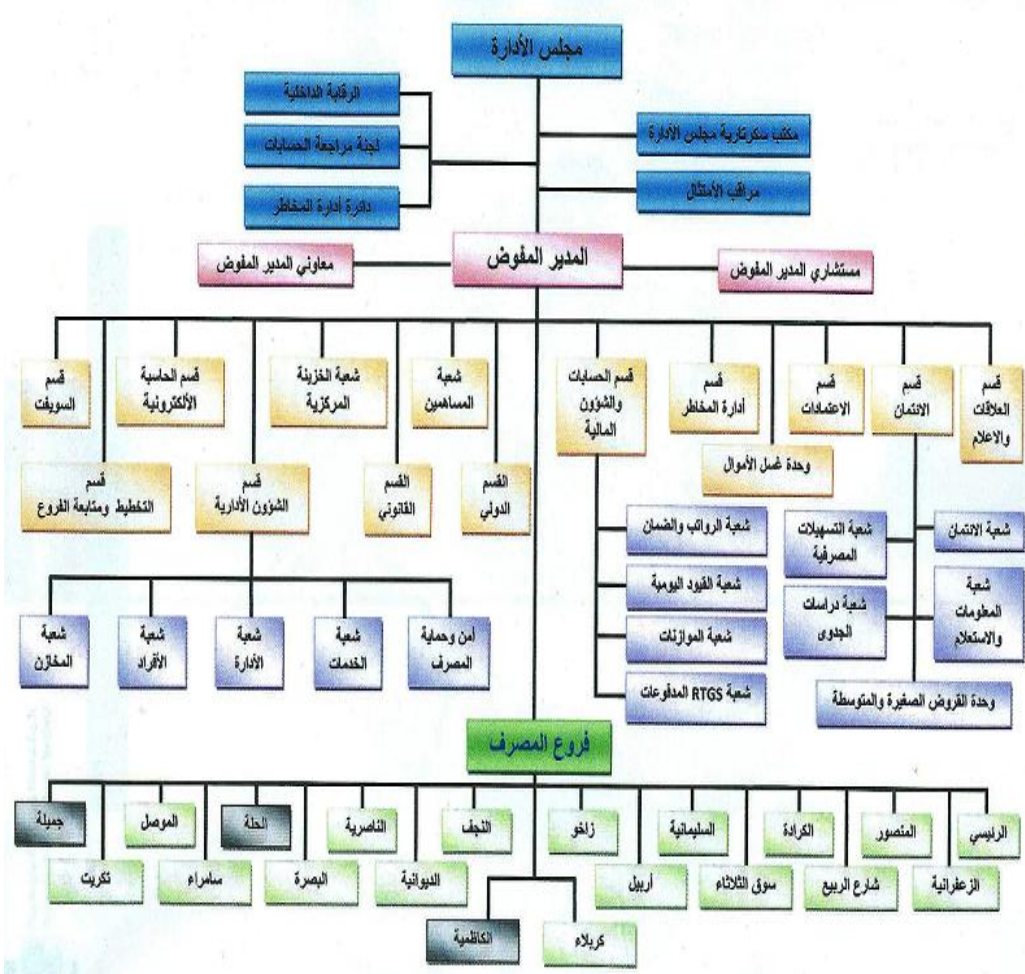
شكل رقم 3- الهيكل التنظيمي لمصرف الرشيد



2- المصرف المتحد للاستثمار –الفرع الرئيسي

- (. .) بموجب شهادة التأسيس المرقمة م. 5762/ 1994/8/20
 (21)
 (36) 1983 (1000) مليون دينار
 الصيرفة (1) من المادة الحادية والاربعين من قانون البنك المرك
 (64) 1976 المعدل وياشر نشاطه في العمليات المصرفية والاستثمارية في مطلع العام
 1995 . زيادة رأس المال بنسبة 300% استناداً لقرار الهيئة العامة لشركة المصرف المتحد المتخذ
 باجتماعها المنعقد يوم الاثنين الموافق 2009/5/4 (55 /)
 1997 21 ليصبح رأسمال الشركة (100) مليار دينار(مائة مليار دينار) أي مايعادل
 (85) مليون دولار أميركي . علماً إنه تم زيادة رأسمال المصرف خلال سنة 2010 ليصبح (150) مليار
 دينار (مائة وخمسون مليار دينارعراقي) أي مايعادل (127.5) مليون دولار اميركي .ومن ثم تم زيادة
 2011 ليصبح (200)مليار دينار (مليار دينار)
 (ومن ثم تم زيادة رأس المال خلال سنة(2012) (250) مليار دينار(مئتان وخمسون مليار
 دينار عراقي) يادة رأس المال خلال سنة(2013) (300) مليار دينار بموافقة الهيئة العامة
 يهدف المصرف المتحد للاستثمار الى المساهمة في التنمية الاقتصادية وتنشيط
 فعاليتها بممارسة اعمال المصارف الشاملة الذي اقرته الهيئة العامة في اطار السياسة العامة
 طريق ممارسة اعمال الصيرفة التجارية والتخصّصية اضافة الى اعمال الصيرفة الاستثمارية وتمويل
 عمليات ذات جدوى اقتصادية متوسطة وطويلة الاجل لمشاريع القطاعين الخاص والمختلط الزراعي
 والصناعية والتجارية والسياحية والانشائية والخدمية باشراف ورقابة البنك ال
 احكام قانونه المرقم (94) 2004 والتعليمات الصادرة بموجبه وكذلك لاحكام قانون الشركات
 (21) 1997 -4- يوضح الهيكل التنظيمي للمصرف(45).

شكل رقم 4- الهيكل التنظيمي للمصرف المتحد للأستثمار



ثانياً: توصيف خصائص العينة المختارة :

احتوت الاستبانة على المعلومات العامة التي تصف بعض خصائص العينة والجدول رقم (1) يلخص توصيف تلك الخصائص باستخدام التكرارات والنسب المئوية.

جدول رقم (1)

وصف العينة وفقاً لبعض المتغيرات

مصرف الرشيد		المصرف المتحد للاستثمار					
20	12	20	32%	32	43%		
15	15	10	27%	25	34%	40-30	العمر
10	10	7	19%	17	23%	40	
37	37	37	100%	74	100%	المجموع	
5	5	6	16%	11	15%		المؤهل العلمي
21	21	19	51%	40	54%	بكالوريوس	
3	3	5	14%	8	11%	ماجستير	
4	4	4	11%	8	11%		
4	4	3	8%	7	9%		
37	37	37	100%	74	100%	المجموع	
16	16	11	30%	24	32%		التخصص العلمي
10	10	9	27%	14	19%	علوم مالية مصرفية	
5	5	9	24%	19	26%		
6	6	8	14%	17	23%		
37	37	37	100%	74	100%	المجموع	
7	7	9	24%	20	27%	5	سنوات الخبرة
10	10	13	35%	19	26%	10-5	
9	9	7	19%	18	24%	15-11	
11	11	8	30%	17	23%	15	
37	37	37	100%	74	100%	المجموع	

ويلاحظ من الجدول السابق ليس هناك فروقات كبيرة بين الخصائص الديموغرافية للعينتين الرشيد - الفرع الرئيسي حيث لوحظ بالنسبة الى المؤهل العلمي يشكل البكالوريوس اعلى نسبة الى كل من الرشيد والاستثمار حيث بلغت النسب على التوالي 56% 51% اما اوطى نسبة لمصرف الرشيد الماجستير بلغت نسبتها 8% اما الاستثمار المحاسب القانوني بلغت نسبتها 8% اما فيما يخص التخصص العلمي المحاسبة شكلت اعلى نسبة الى المصرفين الرشيد والاستثمار 43% 30% اما اوطى نسبة بلغت التخصصات الاخرى للمصرفين الرشيد وكانت نسبتها 14% اما المتحد بلغت نسبتها 22% وفيما يخص سنوات الخبرة شكلت الى اعلى نسبة لمصرف الرشيد الى اللذين يتمتعون 15 سنة فأكثر وتمثلت نسبتها 30% بينما مصرف المتحد شكلت سنوات الخبرة اعلى نسبة لها بالنسبة الى اللذين يتمتعون بسنوات خبرة ما بين 5-10 سنوات حيث شكلت نسبتها 35% ، بينما اوطى نسبة شكلت لسنوات الخبرة 5 سنوات فأقل لمصرف الرشيد ونسبة 19% حين شكلت اوطى نسبة لمصرف المتحد ما بين 15-11 سنة والتي كانت نسبتها 19% .

ثالثاً : اتجاهات استجابات أفراد العينة عن محاور الاستبانة :

سيتم إستعمل بعض الأساليب الإحصائية المتمثلة بالوسط الحسابي الموزون والانحراف المعياري لمعرفة استجابات أفراد العينة لمصرف الرشيد –
لقيام بفحص وتقييم إدارة المخاطر .

(2)

جدول رقم (2)**الإجراءات المتبعة من قبل التدقيق الداخلي عند القيام بفحص وتقييم إدارة المخاطر**

ت	الأسئلة	مصرف الرشيد- إدارة عامة		مصرف المتحد للاستثمار-الفرع الرئيسي	
		الانحراف المعياري	الوسط الحسابي الموزون	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي الموزون
1	اعداد خطة سنوية من قبل قسم التدقيق الداخلي تشمل كافة وحدات المصرف ويتم تصنيف وتقييم المخاطر حسب أهميتها .	0.98563	3.970	0.98563	3.9730
2	اعتماد ورشات عمل لتقييم مخاطر مع مدراء تلك الوحدات ومدير قسم التدقيق .	0.92756	4.0270	0.92756	4.0270
3	يتم إجراء عملية التدقيق وفق الفهم والتطبيق السليم الى مبادئ إدارة المخاطر ومتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية .	0.88021	4.0541	0.88021	4.0541
4	الداخلية فيما يتعلق بالجوانب المالية والادارية والتنظيمية لإدارة المخاطر .	0.80911	4.1081	0.80911	4.1081
5	منهجية المصرف في إدارة المخاطر التي تتمثل بالقوانين والتعليمات المطبقة والتي واجبات ومسؤوليات كل وحدة من .	0.64608	4.1622	0.64608	4.1622
6	مراجعة سياسات المصرف ومجلس الادارة واجتماعات لجنة التدقيق بشكل دوري لتحديد وتحديث ستراتيجية المصرف والمنهجية المتبعة في ادارة المخاطر .	0.88021	4.0541	0.88021	4.0541
7	مراجعة تقارير وتقييم الخطر والتأكد من تنفيذ توصياتها الصادرة من الادارة أو تقارير التدقيق الداخلي السابقة أو مراقبي	0.89711	4.0270	0.89711	4.0270

				الحسابات أو ديوان الرقابة المالية والبنك المركزي وغيرها .	
1.22352	3.0541	1.22352	3.0541	يتم تحديد برنامج لكل مهمة تدقيق تتعلق تحدد فيها الأهداف والإجراءات والوقت اللازم لكل مهمة وتوزيع الموارد.	8
1.09188	3.5946	1.09188	3.5946	فحص كفاءة وفاعلية نظام تبادل المعلومات ما بين إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي وبقية أقسام المصرف ووحداته .	9
1.21552	3.4595	1.21552	3.4595	يقدم التدقيق المخاطر لتحسين أدائها .	10
2.8378	1.23572	2.4054	1.23572	التأكد من اعتماد ادارة المخاطر منهج أو آلية معتمدة للتخدير المبكر للالتزامات المالية .	11
2.4595	1.26039	2.8378	1.30200	خلق كوادر الظل أي الكوادر البديلة ولكافة وحدات ادارة المخاطر مع اجراء تغييرات في مهام وواجبات الموظفين بين فترة وأخرى وبشكل لا يتعارض مع متطلبات	12

من خلال الجدول أعلاه يتبين ان جميع الأوساط الحسابية كانت أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) (11 12) لمصرف الرشيد وكانت أجاباتهم متراوحة بين التجانس وعدم التجانس ذلك من خلال الانحراف المعياري حيث كلما قل الانحراف المعياري دل على تجانس استجابات أفراد العينة وكما في الجدول أعلا .

(3.6464) وهذا يشير إلى اتفاق أفراد العينة حول هذا المحور وكانت اجاباتهم متجانسه حيث بلغ الانحراف المعياري (0.28559) مما يدل على

اما بالنسبة لمصرف المتحد للاستثمار ، يتبين من الجدول أعلاه أن جميع الأوساط الحسابية كانت التجانس وعدم التجانس وذلك من خلال الانحراف المعياري حيث كلما قل الانحراف المعياري دل على تجانس استجابات أفراد العينة وكما في الجدو (3) (9 11) وكانت اجاباتهم تتراوح بين

(3.6959) وهذا يشير الى اتفاق أفراد العينة حول هذا المحور وكانت اجاباتهم متجانسة حيث بلغ الانحراف المعياري (0.35908) مما يدل على

أما فيما يخص المحور الثاني دور المدقق الداخلي في يوضح ذلك . (3)

جدول رقم (3)
دور المدقق الداخلي في دعم ونجاح إدارة المخاطر

ت	الأسئلة	مصرف الرشيد- إدارة عامة		مصرف المتحد للاستثمار-الفرع الرئيسي	
		الانحراف المعياري	الوسط الحسابي الموزون	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي الموزون
13	التزام ومعرفة المدقق الداخلي للمعايير الهيئة اللازمة لتطبيق مبادئ إدارة المخاطر ومنهج .	0.79977	4.1622	0.82199	4.1351
14	التزام المدقق الداخلي ببذل العناية الهيئة اللازمة عند قيامه بتنفيذ عمليات تدقيق وتقييم إدارة المخاطر واعطاء الاولويات الى المخاطر المهمة .	0.67339	4.1351	0.76339	4.1351
15	على المدقق الداخلي اعتماد اجراءات عملية بهدف الداخلي والرقابة الداخلية والتقرير عنها الى .	0.85424	4.2162	0.86646	4.1622
16	المدقق الداخلي مراقبة ومتابعة اهتمام ادارة العليا بالمخاطر واجراء المقابلات مع الادارة العليا والتنفيذية لتحديد اهداف عمل معدات المصرف والمخاطر المرتبطة بها .	0.82199	4.1351	0.82199	4.1351
17	اعداد تقرير من قبل مدير التدقيق عن المخاطر يتم تقديمه الى مجلس الادارة أو لجنة التدقيق.	0.46337	4.2973	0.46337	4.2973
18	يعمل مدير التدقيق الداخلي على تأكيد المستوى المقبول من المخاطر التي تؤثر على استراتيجية المصرف في تحقيق اهدافه.	0.46337	4.2973	0.46337	4.2973
19	يتم مناقشة المستوى المقبول من المخاطر ما بين مدير التدقيق الداخلي ومدير ادارة المخاطر .	0.92431	3.9189	0.92431	3.9189
20	يتوفر في قسم التدقيق الداخلي مدققين داخليين من اصحاب الخبرة والكفاءة وبشكل كافٍ لاتمام وتنفيذ التدقيق.	0.82108	4.2162	0.96095	2.5135
21	يلعب المدقق الداخلي دورا استشارياً في تقليل المخاطر وبيان المخاطر المسيطر عليها عن تلك التي غير مسيطر عليها.	1.02594	3.9459	1.02594	3.9459
22	يتأكد المدقق الداخلي من ان مجلس الادارة عمل	1.04981	3.8108	1.04981	3.8108

				على تنفيذ الملاحظات والتوصيات الواردة في تقارير التدقيق الداخلي السابقة .	
0.89711	4.0270	0.88701	4.1351	يتأكد المدقق الداخلي من ان مجلس الادارة عمل على تنفيذ الملاحظات والتوصيات الواردة في تقارير ديوان الرقابة المالية، البنك المركزي ،	23
1.03178	3.8649	1.02154	3.8919	حصول المدقق الداخلي على التأكيدات المهمة من تستطيع الحصول على المعلومات الكافية لمراقبة رضا عملائها .	24
0.86559	4.0270	0.86559	4.0270	تطوير قدرات المدققين وموظفين إدارة المخاطر من والمؤتمرات وورش العمل المحلية ، العربية ، الدولية .	25

من خلال الجدول أعلاه يتبين ان جميع الأوساط الحسابية كانت أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) للمصرف الرشيد - إدارة عامة وكانت أجاباتهم متراوحة بين التجانس وعدم التجانس ذلك من خلال الانحراف المعياري حيث كلما قل الانحراف المعياري دل على تجانس استجابات أفراد العينة وكما

(3.8689) وهذا يشير إلى اتفاق أفراد العينة حول هذا المحور وكانت اجاباتهم متجانسه حيث بلغ الانحراف المعياري (0.17931) وهذا يدل على

رف المتحد للاستثمار ، يتبين من الجدول أعلاه أن جميع الأوساط الحسابية كانت (3) (20) وكانت اجاباتهم تتراوح بين التجانس وعدم التجانس وذلك من خلال الانحراف المعياري حيث كلما قل الانحراف المعياري دل على تجانس استجابات أفراد العينة وكما في الجدول أعلاه .

(3.8199) وهذا يشير الى اتفاق أفراد العينة حول هذا المحور وكانت اجاباتهم متجانسة حيث بلغ الانحراف المعياري (0.21060) مما يدل على

من ذلك يتبين ان تم اثبات فرضية البحث (بعد التدقيق الداخلي أداة فاعلة في الجهاز المصرفي لدعم

(3.6464) حيث بلغ الوسط الحسابي الموزون للعينة الأولى مصرف الرشيد - الوسط الحسابي الموزون للعينة الثانية المصرف المتحد للاستثمار (3.6464). وسيتم المقارنة بين عينة مصرف الرشيد وعينة مصرف المتحد للاستثمار لمعرفة الفروق بينهما .

ثالثاً : دراسة مقارنة بين مصرف الرشيد - إدارة عامة والمصرف المتحد للاستثمار

يتم استعمال اختبار (t) لعينتين مستقلتين للمقارنة بين مصرف الرشيد - متحدا للاستثمار وهناك شروط لهذا الاختبار وهي كالآتي :

: يجب ان تكون العينات مستقلة .

: يجب ان تكون المجتمعات لها توزيع طبيعي .

: يجب ان تكون المجتمعات المسحوب منها عينات متجانسة .

: تم التأكد منه من خلال سحب العينة .

أما الشرط الثاني والثالث يتم التأكد منها كالآتي :

الشرط الثاني تقوم باختبار (Kolmogorov - semirnov Test) للتأكد من التوزيع الطبيعي للبيانات لكل محور وحسب المصرفين ، والجدول رقم (4) يوضح ذلك .

جدول رقم (4)

التوزيع الطبيعي باستخدام (Kolmogorov - semirnov Test)

المصرف المتحد للاستثمار- الفرع الرئيسي		مصرف الرشيد - إدارة عامة		
المحور الثاني :	المحور الأول: المتبعة من قبل التدقيق الداخلي عند القيام بفحص وتقييم إدارة المخاطر	المحور الثاني :	المحور الأول: قبل التدقيق الداخلي عند القيام بفحص وتقييم إدارة	
0.855	0.794	1.086	0.701	Kolmogorov – semirnov Test
0.457	0.554	0.189	0.709	P-Value

من خلال الجدول أعلاه يتبين ان المحاور لكل مصرف تتبع التوزيع الطبيعي حيث كانت قيمة (P- Value) Kolmogorov – semirnov Test أكبر من مستوى المعنوية المفترض (0.05).

(Levanse Test) لتجانس التباين والجدول رقم (5) يوضح

الشرط الثالث :
تجانس التباين

جدول رقم (5)
(Levanse Test)

0.430	F	
0.514	P-Value	المحور الأول: الإجراءات المتبعة من قبل التدقيق الداخلي عند القيام بفحص وتقييم إدارة
0.015	F	المحور الثاني :
0.902	P-Value	

(6) يوضح ذلك . أما الاختبارات الخاصة بالمقارنة ، بعد تحقيق الاختبارات السابقة يتم تطبيق اختبار (t)

جدول رقم (6)
تطبيق اختبار (t)

P-Value	t	المحور
0.513	-0.657	: الإجراءات المتبعة من قبل التدقيق الداخلي عند القيام بفحص وتقييم إدارة
0.007	2.775	المحور الثاني :

من خلال الجدول أعلاه يتبين عدم وجود فروق معنوية بين مصرف الرشيد – المتحد للاستثمار فيما يخص المحور الأول: الإجراءات المتبعة من قبل التدقيق الداخلي عند القيام بفحص وتقييم إدارة المخاطر حيث كانت **P-Value** (t) (0.05) ، وان هناك فروق معنوية بين مصرف الرشيد – إدارة عامة والمصرف المتحد للاستثمار فيما يخص المحور الثاني :

المبحث الخامس الاستنتاجات والتوصيات

اولا :الاستنتاجات

1. اظهرت النتائج العملية لدراسة ان الاوساط الحسابية الموزونة متقاربة لكلا العينتين فيما يتعلق بتنفيذ
2. اظهرت النتائج العملية للدراسة ان الاوساط الحسابية للمصرفيين عينة البحث متقاربة في عدم اعتمادها منهجية واضحة في التحذير المبكر للازمات.
3. اظهرت النتائج العملية لدراسة ان الاوساط الحسابية متقاربة للمصرفيين عينة البحث فيما يخص ضعف اعتمادهما على مبدأ خلق كوادر الظل، الكوادر البديلة انما يجري استبدال وتغيير الموظفين دون تخطيط مسبق.
4. اظهرت النتائج العملية لدراسة ان الاوساط الحسابية متقاربة للمصرفيين فيما يخص بذل العناية المهنية من قبل المدققين الداخليين (بالرغم من قلة عدد العاملين في المصرف المتحد) يساهم في توفير معلومات موثقة وملائمة وبالوقت المناسب عن كفاءة وفاعلية نظم الرقابة الداخلية الخاصة بالمخاطر التشغيلية أو المالية أو غير ظاهرة في الميزانية .
5. اظهرت النتائج العملية لدراسة ضعف اجراءات تبادل نظام المعلومات للمصرفيين عينة البحث ما بين التدقيق الداخلي وادارة المخاطر لتقييم كفاءة وفاعلية انظمة الرقابة فيما يخص المخاطر المالية والالتزام وغيرها.
6. اظهرت نتائج الدراسة المقارنة للمصرفيين عينة البحث لا توجد فروق معنوية فيما يخص الاجراءات المتبعة من قبل التدقيق الداخلي عند فحص وتقييم ادارة المخاطر بينما توجد فروق معنوية فيما يخص
7. ضعف إجراءات تبادل نظام المعلومات للمصرفيين عينة البحث ما بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر لتقييم كفاءة وفاعلية أنظمة الرقابة فيما يخص المخاطر المالية والتشغيلية والالتزام بها .
8. يقدم التدقيق الداخلي في المصرفيين عينة البحث تقاريره الى مجلس الإدارة عن أداء وتقييم إدارة المخاطر والتوصيات وفقاً للمعايير المهنية للتدقيق .
9. التزام المدققين الداخليين في المصرف عينة البحث بالمعايير المهنية اللازمة لتطبيق مبادئ إدارة
10. اعتماد مبدأ الشفافية والدورية من قبل مدير التدقيق الداخلي في مناقشة فعالية وكفاءة إدارة المخاطر مع مجلس الإدارة وتحليلات المخاطر والستراتيجيات الموضوعة للتعامل معها .

ثانياً: التوصيات :

1. ضرورة الاستفادة من الاجراءات المتبعة من قبل التدقيق الداخلي لفحص وتقييم ادارة المخاطر وذلك بزيادة كفاءة وفاعلية نظام تبادل المعلومات مابين التدقيق الداخلي وادارة المخاطر من خلال اصدار تعليمات ملزمة من قبل الادارة العليا لكلا المصرفين تؤكد على اهمية التعاون مابين الاثنين وفي حالة المخالفة يخضع الموظف الى المساءلة القانونية .
2. تطوير المنهج او آلية المعتمدة المبنية على اساس ادارة المخاطر من قبل الادارة العليا او مجلس الادارة في كلا المصرفين والتعاون مع المنظمات المهنية او الرقابية ذات العلاقة بالتدقيق الداخلي والمصارف في مواكبة التطورات والتغيرات التي تطرأ على تطبيق مبادئ ادارة المخاطر او معايير وارشادات التدقيق الداخلي ،فضلا عن اعادة تأهيل المدققين الداخليين من المشاركة في ورش العمل او المؤتمرات المحلية والعربية والدولية.
3. ضرورة التعاون مابين الجهات الرقابية كالبنك المركزي وديوان الرقابة المالية و الادارة العليا او مجلس الادارة للمصرفين فيما يخص تنفيذ المهام الرقابية فضلا عن مسؤوليتهم من التأكد من التأكد من توفير العدد الكاف من الموظفين من اصحاب الاختصاص والخبرة في المحاسبة والادارة والعلوم المالية والمصرفية وذلك لنجاح ادارة المخاطر وتفعيل دور التدقيق الداخلي .
4. توفير العدد الكاف من المدققين الداخليين وبالأخص في المصرف الثاني من عينة البحث كالتعيين وبرواتب مجزية او اعتماد مبدأ الحوافز او توزيع الارباح السنوية للموظفين والايفادات.
5. ضرورة وضع منهج واضح معتمداً على المبادئ وأسس إدارة المخاطر لمصرفين عينة البحث لتوقع الازمات المالية .
6. اد التخطيط المسبق من قبل مجلس الإدارة أو الإدارة العليا في تطبيق مبدأ ، كوادر الظل لمصرفين عينة البحث .

المصادر

1. المخاطر ، أنواعها <http://www.magim.com/%d8%AED8B1> .
2. المخاطر ، معناها <http://www.manR.Kabaer.co/15/B1> .
3. 42 137 .
4. البيطار إدارة المخاطر المصرفية ، رسالة ماجستير إدارة اعمال ، كلية الاقتصاد ، جامعة
5
- <http://www.tahsoft.com/books/125.doc>
5. الكوردي ، احمد السعيد ، إدارة المخاطر 2
<http://www.kenononline.com/use/ahmedkordy/post>
6. عبد القادر ، عصامي ، أهمية بناء أنظمة إدارة المخاطر لمواجهة الازمات في المؤسسات المالية ،
بحث مقدم الى الملتقى الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية في كتوبر ،
2009 . 3 <http://www.tahsoft.com/book/125.doc> .
7. البيطار ، كندة ، مصدر سابق 7 <http://www.tahsoft.com/books/125.doc> .
8. فياض ناجي المخاطر المصرفية والتدقيق الداخلي' 8
<http://www.aleqt.com/2012/17/artical647924> .
9. المرهون ، ابراهيم رباح ابراهيم ، دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف
العاملة في قطاع غزة ، رسالة ماجستير ، قسم المحاسبة وتمويل ، مكتبة التجارة الجامعة الاسلامية ،
20
- <http://www.library.lugaza.edu.ps/thesis/96057.pdf>.
- 10 . Griffiths, phil, Risk-based auditing ,goqer house,englaed,2005,17
11. الفائدة المحاسبية رقم (15) الافصاح من البيانات المالية للمصارف والمنشآت المالية المماثلة مجلس
معايير المحاسبية ، ديوان الرقابة المالية الاتحادي ، بغداد ، العراق
- <http://www.d-raqaba-m.iq/accorules-ar>.
- 12 Griffiths , phil , ibid , 17-18 .
13. إدارة المخاطر المصرفية وإجراءات الرقابة فيها 4 .
- <http://www. Almohsib.b.b.com/node/8589>.
14. النحلة ، مروان ، قياس وتحليل وإدارة المخاطر المالية ، 33
<http://www.kantakji.com/fiqh/files/morage/332>

- 15.الصواف ، محمد حسين علي ، أثر الرقابة والتدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية ، مجلة التقني ، المجلد الرابع والعشرون ، العدد التاسع ، 2011 5 .
- 16.كاظم ، حسين جواد ، داغر ، منذر جبار ، القطاع المصرفي العراقي ومعوقات التكيف مع معيار الرقابة المصرفية - 2 - جامعة البصرة ، كلية الإدارة والاقتصاد

<http://www.docudesk.compdf>.

17. لمخاطر التشغيلية على البيئة الرقابية والتدقيق الداخلي ، بحث مقدمة .43 2013

<http://www.aadde.com/vb/1128297htm>.

18. 7 .
19. إدارة المخاطر المصرفية وإجراءات الرقابة فيها .5
19. 7 .
- 20.الكراسنه ، إبراهيم ، أطر اساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر ، معهد السياسات الاقتصادية ، صندوق النقد الدولي ، ابو ظبي 3

<http://www.kantakji.com/fiqh/files bank/3377.pdf>.

21. 33
22. (10) الافصاح عن البيانات المالية للمصارف والمنشآت المالية المماثلة ، مصدر

23.الكراسنه ، إبراهيم ، مصدر سابق 4.

- 24.رضوان ، ايهاب ديب مصطفى ، أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية ، دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة ، رسالة ماجستير ، قسم المحاسبة والتمويل ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، 2012 33 .

<http://www.laibgazunkaudriss80\70\60\pdf>

- 25.الجوهر ، كريمة علي كاظم ، الرقابة المالية ، المكتبة الوطنية .69 1999
26. عثمان ، عبد الرزاق محمد ، أصول التدقيق الرقابية الداخلية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل ، الطبعة الثانية ، منقحة، 1999 127-128 .
- 27.العفيفي ، مؤمن محمد حسن ، مدى قدرة المراجع الداخلي من خلال تطبيق معايير الإدارة المهني للمراجعة الداخلية الدولية على مواجهة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية ، رسالة ماجستير ، قسم المحاسبة والتمويل ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية ، غزة .

<http://www.laibuazlnis.edu.pst/8015>.

- 28.المرهون ، ابراهيم رباح ابراهيم ، مصدر سابق ، 13 .

29. الراوي ، حكمت حمد ، شهروري محمود ، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية الاردنية ، دراسة مسحية ، المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة آل البيت ، 103 1999 .

30. raser , Susan , The risk – based audit approach , institut Accountants Australia , 1 .

[http:// www charter accountat . com. Au/ News – Media / charter – art](http://www.charteraccountant.com.au/News-Media/charter-art)

31. Griffith , ibid , 20 .

32. RSM international , Internal Audit and Risk Management , BFSI sector , 6-8 [http:// www astute consulting](http://www.astuteconsulting.com)

33 .Thornton, Grant , Risk Based Internal Audit

[http:// www Risk Inter Apro = Gath .](http://www.RiskInterApproach.com)

34. المدلل ، يوسف سعيد يوسف ، دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأدراة المالية ، رسالة ماجستير ، قسم الماسية والتمويل ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة 2007 124-125 .

[http:// www Liaba Gazmad pdf / 8/5% Griffiths , Posits , 12](http://www.LiabaGazmad.pdf)

35 .Thornton , Grant , Risk based Internal Audit,[http://wwwRiskInerapot=gatj](http://www.RiskInterApproach.com)

36. شعبان ، محمد ، قواعد عمل لأكثر أحكاماً لإدارات التدقيق والمخاطر المصرفية ، مجلة المصرفية الإسلامية [http:// www Islamic. Bankinmagazine , org](http://www.Islamic.Bankinmagazine.org)

37. RSM International , Internal Audit and Risk Management , BFSI Sector , [http:// www astute consulting , com.% Internal / 20 Audit .](http://www.astuteconsulting.com)

38. تحيه الوقاية على المصارف ، أسس إدارة المخاطر في المصارف والمؤسسات المالية ، بيروت ، 2004 [http:// www bccl govib/ 7](http://www.bccl.govib/7)

39. طرييه ، جوزيف ، الملتقى لمجموعة وراء التدقيق في المصارف العربية ، لبنان ، بيروت ، 2011 . [http:// josephmorbey.com/ news - details . 2](http://josephmorbey.com/news-details)

40. دليل الحاكمية المؤسسية () لسنة 2007 متطلبات وإدوار التدقيق الداخلي في <http://www.aazs.net> H-5 I 2007 .

41. طرييه ، مصدر سابق ، 8 .

International Standards for the professional practice of Internal Auditing .42
(Standards) , The Institute t Internal Auditors , issued : October 2008 ,
Revied : October 2012 . [http:// www na. theiia . org/ stardards – guidance /](http://www.na.theiia.org/stardards-guidance/)
. Mandatory .

.43. المدهون ، مصدر سابق ، 46 – 47 .

.44. مصرف الرشيد – [http://www.rasheedbank –gov.iq\about.](http://www.rasheedbank-gov.iq/about)

.45. المصرف المتحد للاستثمار الفرع الرئيسي <http://www.unitedbank-iq.net>

The contribution of the internal auditing in the banking system to support and success the Risk Management

Ph.D.(Lecturer) Salowan Hafadh AL-Taee *

Abstract

The change of the structure and environment of the system of Iraqi bank and great new management to conform and to convenient with those international bank requirements, therefore and that management helping the bank to achieve its objective and growth. The research focuses on the study of structure of the bank system according to international requirement formed by to development Risk Management, what its types and concept and the relation between the risk management and internal audit. The practical part has used questionnaire, which distributed on the two bank, first one belong the public sector AL-Rasheed Bank –main branch and the second belong the private sector United bank for Investment –main branch. The questionnaire consist of two part, first part regards with the procedures which followed by the internal audit in auditing and evaluating risk management and the second part specific with the role of the internal auditor to success the risk management. The comparative study has hold between the two banks, the result of the comparative study found there was no significant difference with part one, but there has significant with second part .United bank for Investment shall provide a sufficient number of auditors and employee with experiences in accounting, management and financial banking field ,the central bank as an observing side shall ensure that the bank committed to provide and implementation the basic requirement for management risks.

* University of Mustansiriyah/ College of Economic & Administration